http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1671) السنة السابعة - الاربعاء (9) كانون الاول 2009

البرلمان يستجوب الوزراء الأمنيين على خلفية تفجيرات بغداد الخمسة .. و دمشق وواشنطن تستنكران الجريمة

ثلاثاء دامٍ يخلف مئات الضحايا وحطاماً لمبانٍ حكومية

مخلفات بناية تعرضت الى انفجار امس الثلاثاء

عاد الارهابيون من جديد لشن سلسلة من الهجمات المنسقة في العاصمة بغداد تعيد الى الاذهان جريمتي الاحد والاربعاء الداميين، فقد استشهد ما لا يقل عن ١٢٧ شخصا واصيب حوالى ٤٥٠ آخرون بجروح في يوم دام اخر يهز بغداد

بغداد / المدى والوكالات

وقالت مصادر امنية ان ١٢٧ شخصا استشهدوا واصيب حوالى ٤٥٠ آخرون بجروح بانفجار خمس سيارات مفخخة يقود اربعة منها انتحاريون. واكدت ان «الانفجار الذي اوقع اكبر عدد من القتلى والجرحى كان داخل مجمع محاكم الكرخ قرب معهد الفنون الجميلة في المنصور». وقد تدمر المجمع بشكل كامل، وفقا لمراسل فرانس برس. وتابعت المصادر ان «ما لا يقل عن ١٢٧ شخصا لقوا مصرعهم، ١٥ منهم بانفجار الدورة والآخرون بانفجارات وقعت في نطاق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بداية منطقة القاهرة في حي الاعظمية، وقرب مبنى جديد لوزارة المالية في سوق الرصافي في منطقة الشورجة، ومحكمة الكرخ في المنصور، وقرب مكتب تابع لوزارة الداخلية في النهضة».

بدوره، قال الناطق باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا ان «الايادي التي ارتكبت تفجيرات الاربعاء والاحد الداميين هي ذاتها التي استهدفت المواطنين الابرياء. نخوض معركة شرسة مع البعث وتنظيم القاعدة والمعركة ما زالت مستمرة». وتابع ان «الهدف من هذه التفجيرات هو التأثير على العملية السياسية الديموقراطية والتأثير على اهم منجزات حكومة الوحدة الوطنية، وهو المنجز الامني». واكد عطا حصول «خمسة اعتداءات اربعة منها انتحارية».

من جهته، قال ضابط رفيع في وزارة الداخلية بحسب وكالة فرانس برس ان «انتحاريا يقود حافلة صغيرة بيضاء اللون اقتحم مرآب الموقع البديل لوزارة المالية قرب سوق الرصافي ما اسفر عن اضرار جسيمة بالمبنى وتدمير محلات تجارية ومنازل». واكد المصدر ان «التحقيقات الاولية تشير الى ان الحافلة كانت مفخخة بمادة سي فور ونترات الامونيا». يشار الى ان وزارة المال انتقلت الى موقع بديل اثر التفجير الانتحاري الذي ضربها في ١٩ آب الماضي. ومنطقة الميدان، حيث مقر الوزارة، من اقدم احياء بغداد حيث هناك المئات من المنازل المبنية منذ بداية القرن الماضي. وقد وقع اول انفجار قرابة العاشرة والنصف في منطقة النهضة وتلته الانفجارات الاخرى بفارق زمني بسيط. واشارت المصادر الى تدمير واحتراق اكثر من مئة سيارة مدنية في الهجمات بينها اربعون سيارة في المعهد القضائي المواجه لوزارة العمل.

وفي انفجار الدورة، قالت المصادر ان «ما لا يقل عن ١٥ شخصا استشهدوا بينهم ثلاثة من الشرطة واصيب ٢٣ بجروح عندما استهدفت سيارة يقودها انتحاري دورية للشرطة»، مشيرة الى ان «غالبية القتلى الاخرين هم طلاب في المعهد التقني الواقع في شارع الجمعية». واوضحت المصادر الامنية ان «الكشف الحسي على الموقع، يؤكد استخدام مادة سي فور بحيث انكمش حجم سيارة الشرطة بشكل مذهل وتفحمت جثث ضابط والعناصر بشكل كامل».

وباشرت وزارة الداخلية باعطاء توجيهات لجميع دورياتها ونقاط التفتيش باتخاذ اقصى درجات الحذر والحيطة، فيما قطعت معظم الطرق التي تؤدي الى المباني المهمة والوزارات تحسبا لاستهدافها. وخلت الشوارع من المارة والسيارات، فيما حلقت مروحيات اميركية فوق اماكن التفجيرات. من جهته، اكد مصدر في مدينة الطب «تلقي ٣٩ جثة و١٣٩ جريحا فضلا عن اشلاء بشرية». ويشار الى ان مدينة الطب تقع بالقرب من انفجاري النهضة وسوق الرصافي. بدوره، اكد مصدر طبي في مستشفى ابن النفيس «نقل ثلاث جثث و١٧ جريحا الى قسم الطوارئ». كما اعلن مصدر طبي في مستشفى اليرموك «استلام ٢١ جثة بينها ست مجهولة الهوية و١٣٢ جريحا»، موضحا ان «المشرحة استلمت من انفجار محكمة الكرخ ست جثث، هي لثلاثة مدنيين وثلاثة من الشرطة، و١٢٠ جريحا بينهم ستون امرأة وثلاثة اطفال».

وتأتي الانفجارات بعد يومين من اقرار قانون الانتخابات في البرلمان اثر جدل حاد وتأخير استمر اسابيع عدة. يذكر ان القوات الاميركية والمسؤولين العراقيين يحذرون بشكل مستمر من احتمال شن هجمات جديدة قبل الانتخابات التي يتوقع اجراؤها في ٢٧ شباط او مطلع اذار. وادان عدد من الشخصيات والاحزاب السياسية التفجيرات، ودانت سوريا الثلاثاء بقوة التفجيرات في بغداد التي وصفتها بـ"الارهابية" معربة عن المها للخسائر الكبيرة التي يتعرض لها الشعب العراقي. وصرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السورية في بيان ان سوريا "تدين بقوة التفجيرات الارهابية التي حدثت صباح الثلاثاء والتي ذهب ضحيتها عدد كبير من العراقيين الابرياء". واضاف المصدر "تؤلمنا الخسائر الباهظة التي يتعرض لها شعب العراق الشقيق ومؤسساته" معربا عن تعازيه "لاسر الضحايا وعن تطلعنا لعراق موحد ومستقل امن ومستقر".

من جهته دان البيت الابيض "بشدة" اعتداءات الثلاثاء على ما اعلن المتحدث باسم الرئاسة الاميركية روبرت غيبس. وصرح غيبس للصحافيين "ندين العنف بشدة".

كما دانت بريطانيا الاعتداءات مؤكدة انها لن تتمكن من تقويض التقدم الحاصل في العراق. وقال المتحدث باسم الحكومة البريطانية "حتى لو بقيت هذه التحديات قائمة، فان تقدما حقيقيا في مجالات الامن والاقتصاد والسياسة في العراق قد حصل في الاشهر الاخيرة. وسنستمر في العمل بشكل وثيق مع الحكومة العراقية لمتابعة التقدم".

كما بعث العاهل الاردني عبدالله الثاني برقية إلى رئيس الجمهورية جلال الطالباني دان فيها التفجيرات الإرهابية التي وقعت في أنحاء مختلفة في بغداد يوم الثلاثاء، وأودت بحياة عدد كبير من أبناء الشعب العراقي. وأكد عبد الله وقوف الاردن وتضامنه مع العراق في التصدي للإرهاب بكافة أشكاله. من جهته استنكر نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي بشدة التفجيرات الارهابية، ودعا الى حشد كافة الجهود الداخلية والخارجية لمواجهة الارهاب والتعامل معه كملف جرائم حرب وابادة وتفعيل الجهود في هذا الاطار مع الامم المتحدة والمنظمات الحقوقية والانسانية وذلك بهدف ملاحقة ومطاردة الارهابيين والمجرمين ومن يدعمهم بالمال والسلاح ويقدم لهم المأوى والحماية. كما دعا عبد المهدي الى تعزيز قدرات القوات المسلحة والاجهزة الامنية واشراك ابناء الشعب بالجهد الامني المبذول لمحاصرة الارهاب وعصابات القتل الجماعي.

وقال: نؤكد ان ما تقوم به عصابات الارهاب والتكفير بين الفينة والاخرى في استهداف حياة العراقيين من خلال مجازر القتل الجماعي، وحلقات التدمير لمؤسساتنا ووزاراتنا، ان ما تقوم به هذه العصابات انما يعبر عن افلاسها وخيبتها لاسيما بعد كل انجاز يحققه الشعب وقواه الوطنية، حيث لا غرابة ان تأتي هذه التفجيرات بعد يومين من اقرار قانون الانتخابات الذي مهد الطريق امام اجراء الانتخابات التشريعية المقبلة. واصدرت جبهة التوافق بيان استنكار حول استهداف العراقيين بالعديد من الإنفجارات الإجرامية. وقالت: في سلسلة من الإنفجارات الإجرامية والتي تستهدف المواطن العراقي بالدرجة الأولى شهدت العاصمة بغداد عدة انفجارات راح ضحيتها المئات من العراقيين ما بين شهيد وجريح. وإننا في الوقت الذي نستنكر به مثل هذه الأعمال الإجرامية الدامية، نؤكد على ضرورة تقوية الجهاز الإستخباراتي للجهات الأمنية والتي لم تحسن أداءها الأمني بعد التردي الأمني الأخير والخطير الذي أصابنا في تفجيري الأحد والاربعاء الداميين.

واضاف البيان: كما ونشدد على ان هذه التفجيرات هي بمثابة رسالة جاءت رداً على التوافق السياسي الذي حصل يوم الأثنين على قانون الإنتخابات ومحاولة بائسة من قبل العصابات الإجرامية في سبيل تعطيل العملية الديمقراطية للبلد. ونطالب الأجهزة الأمنية بالكشف عن الفاعلين الحقيقيين للجريمة وإحالتهم إلى القضاء العراقي لينالوا جزاءهم العادل.

الى ذلك حمل النائب جمال جعفر عن الائتلاف العراقي الموحد القوات الامريكية والاجهزة الامنية مسؤولية التفجيرات الدموية التي شهدتها العاصمة بغداد امس الثلاثاء. وقال جعفر في تصريح صحفي ان استهداف الوزارات الحكومية في اكثر من مناسبة يعطي انطباعا سيئا عن قدرة الاجهزة الامنية على حفظ الامن في البلاد. وتابع ان القوات الأمريكية تتحمل المسؤولية الأكبر بشأن العملية كونها ما زالت تكثف من تواجدها داخل المدن العراقية وبالتالي هي مسؤولة عن توفير الامن في المدن التي تتواجد فيها. فيما اعلن مصدر اعلامي بمجلس النواب امس الثلاثاء ان المجلس قرر استجواب وزيري الداخلية والدفاع على خلفية التفجيرات التي هزت العاصمة. واوضح المصدر بحسب وكالة (اكانيوز) ان «مجلس النواب قرر خلال جلسته الثامنة عشرة اليوم استجواب وزيري الداخلية والدفاع على خلفية التفجيرات التي هزت العاصمة بغداد يوم الثلاثاء»، مشيراً الى ان «موعد الاستجواب سيحدد خلال الاسبوع الجاري».

مخاوف فقدان الوظائف تحد من الترحيب بشركات النفط الأجنبية

حقل نفط

البصرة / رويترز

مثل جمل يحمل الذهب ولا يأكل سوى الاشواك كما يقول العراقيون لم تشهد مدينة البصرة فوائد تذكر من ثروتها النفطية لكن الاتفاقات الجديدة مع شركات نفط عالمية اثارت حالة تفاؤل مشوبة بالحذر.

وعززت اتفاقات مع شركات منها بي.بي البريطانية ومؤسسة النفط الوطنية الصينية (سس.ان.بي.سي) لتطوير حقول العراق الغنية الامال في توفير فرص عمل واستثمارات لكنها أثارت المخاوف كذلك في بلد لم يتعامل مع شركات أجنبية تذكر منذ عشرات السنين.

وقال لفته عباس وهو مزارع يقيم في منزل من طين فوق أحد أغنى حقول النفط العراقية «اشعر بتفاؤل حقيقي. فليأتوا سأرحب بهم بذراعين مفتوحتين ويمكن حتى أن أعطيهم جزءا من ارضي اذا احتاجوا لها بشرط ان يستثمروا.»

وتضم أراضي العراق ثالث أكبر احتياطيات نفطية في العالم أغلبها في البصرة وحولها في جنوب البلاد. لكن سنوات من الحروب والعقوبات والاهمال عطلت صادرات النفط وشكلت الاحياء العشوائية الفقيرة بينما مياه الصرف تغمر المنطقة التي كان يجب ان تكون غارقة في ايرادات النفط.

وابرمت وزارة النفط في الاشهر القليلة الماضية اتفاقا مع بي.بي وسي.ان.بي.سي لتطوير حقل الرميلة العملاق وتتفاوض على عقود مع شركات منها ايني الايطالية واكسون موبيل ومن شأن هذه الاتفاقات أن ترفع العراق الى مصاف كبرى الدول المصدرة للنفط في العالم. وستطرح عشرة حقول نفط غير مستغلة في مزادات يومي ١١ و١٢ كانون الاول في ثاني جولة من المناقصات العراقية منذ حرب عام ٢٠٠٣.

غير ان العاملين العراقيين في شركة نفط الجنوب الحكومية التي تشرف على أغلب انتاج النفط في العراق والمقرر ان تشارك الشركات الاجنبية يشعرون بالقلق. فهم يخشون على الامتيازات الوظيفية الحكومية ويشعرون بالقلق من العمل في قطاع خاص يسيطر عليه أجانب او من تسريحهم باعتبارهم عمالة زائدة مع استخدام التكنولوجيا الحديثة. وقال فني الغاز حسين علي في حقل الرميلة «اذا جاءوا بمعدات جديدة وساعدونا على استغلال الغاز فسنرحب بهم لكننا نريد ضمانات بشأن وظائفنا وامتيازاتنا».

والعمل في شركة نفط الجنوب أو أي هيئة حكومية أخرى يعد مرموقا في ظل اقتصاد تسيطر عليه الدولة. وينظر الكثيرون للقطاع الخاص باعتباره ينطوي على مخاطر وللرأسمالية بعين الريبة. وكان عدم التيقن بشأن مدى تأثير الصفقات الجديدة على العاملين في شركة نفط الجنوب قد دفع اتحادات للعاملين في قطاع النفط لرفض عقد الرميلة لكن العاملين لم يتفقوا جميعا على هذا الموقف. وقال عبد الواحد عبد الرضا نائب مدير منشأة للغاز في جنوب الرميلة «هذه تجربتنا الاولى في العمل مع شركات أجنبية لذلك ستكون هناك بعض المخاوف والشكوك لكني اشعر بالتفاؤل بأننا سنتعلم ونكبر». وقال اتحاد العاملين في قطاع النفط: انه فتح خط اتصال مع شركات النفط الكبرى لمناقشة الضمانات الوظيفية.

والشركات الاجنبية – التي لم تبدأ بعد العمل في العراق – ملزمة بموجب العقود بتوظيف العراقيين كلما أمكن ذلك وتوفير أموال لتدريبهم. وأعطى ذلك أملا لالاف العاطلين في البصرة الذي وقفوا في طوابير لعدة ليال في تشرين الاول الماضي لتقديم طلبات بوظائف أعلن عنها حديثا في شركة نفط الجنوب. واندلعت مشاجرات بالايدي بينهم وبين الشرطة. والامال كبيرة وعواقب خيبة الامل قد تحمل مخاطر سياسية. وقال محمد عبد الله أحد سكان المناطق العشوائية الفقيرة «هذا بلدي وهذه داري لذلك أريد بعض المزايا... اذا جاءت هذه الشركات الاجنبية ولم تأت بمزايا ستكون هناك مشاكل».

رسائل تهديد إلى رئيس هيئة أمناء شبكة الإعلام العراقي

بغداد / المدى

تفجيرات الأمس الدامية في بغداد كانت رسالة من القتلة لتخريب لا العملية السياسية فقط بل البلد برمته، بما في ذلك قتل أكبر عدد من الابرياء وتدمير البنية التحتية للعراق. واشاعة جو الرعب بين الناس، سواء كانوا مدنيين او مسؤولين او قوى امنية، اصبح هدفا للارهاب، رغم انه لم يستطع حرف مسار العملية السياسية، ولا منع الناس من التصويت او المشاركة في الحياة اليومية.

ومع اقتراب موعد الانتخابات المصيرية الذي سيكون خلال شهرين على اكثر تقدير، تتصاعد التهديدات والهجمات الارهابية التي تحاول ايقاف عجلة الحياة في العراق، وتعطيل العملية السياسية برمتها. وكان آخر هذا المسلسل هو التهديد الذي وجه من قبل منظمة اتهمت بالارهاب، منذ وقت طويل، هي مجاهدي خلق، الى رئيس هيئة امناء شبكة الاعلام العراقي الدكتور حسن سلمان. وقد اعلن مجلس الامناء تضامنه مع رئيس الهيئة وتضامنه مع الشبكة التي تمثل سياسة الدولة العراقية، وتطبيق الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بحق تلك المنظمة.

وقد طلبت هيئة الأمناء من الدائرة القانونية في الشبكة اقامة دعوى قضائية ضد المنظمة، وضد المؤسسات والشخصيات التي تقف معها وتساندها مخالفة بذلك القوانين والدستور العراقي. وهذه التهديدات لم تكن الأولى في الساحة العراقية، فقد ضحى على مذبح الحرية الاعلامية مئات الصحافيين، وهم دفعوا حياتهم من اجل عراق حر ديمقراطي لا يتسامح مع من رفعوا يافطة العنف والتغيير بالسيارات المفخخة التي كانت تحصد ارواح المدنيين والقوى الأمنية.

كما استنكرت كثير من المؤسسات الاعلامية هذا التهديد، وأعربت عن تضامنها مع رئيس هيئة الأمناء، واعتبرت أن أي اعتداء على الجسد الصحافي، سواء عبر المسدسات كاتمة الصوت، او رسائل التهديد، او العبوات اللاصقة يعتبر اعتداء على حرية الصحافة في العراق، وبالتالي اعتداء على حرمة البلد ذاته، لأن بلدا لا يتمتع مواطنوه بحرية التعبير يعتبر بلدا ميتا من الناحية السريرية، ويتطلب حالة طوارئ لانعاشه.

الانفجار في مدرسة مدينة الصدر متعمد أم عرضي؟

ترجمة / المدى

عشرات من الجرحى والقتلى كانت نتيجة الانفجار الذي حدث بالقرب من مدرسة في حي الصدر ببغداد يوم الاثنين، فيما تواصلت الهجمات ضد قوى الامن.

وقد اعطى المسؤولون العراقيون ارقاماً متضاربة عن ضحايا الحادث، عدد القتلى من الاطفال يتراوح ما بين ١-١٥ اما عدد الجرحى فيتراوح ما بين ٤١-٥٦.

واضافة الى ذلك، فقد تضاربت ايضاً الاراء حول سبب الانفجارين، ففي بيان اعلن في التلفزيون من قبل قيادة عمليات بغداد، ان انفجاراً عرضياً حدث في مخبأ مخفي للمتفجرات، بالقرب من المدرسة، بينما اعلنت التقارير الاولى من المسؤولين المحليين في القطاع ان السبب قد يكون صاروخاً منحرفاً عن هدفه او عبوة ناسفة.

وهذا التناقض في التصريحات يعكس درجة عدم التنسيق بين قوى الامن العراقية في الاستجابة للهجمات.

وقد ادى الانفجار الى تحطيم كافة نوافذ المدرسة، بينما انهار جزء من المبنى ومنزلين مجاورين لها، وتناثرت في الصفوف الكتب المدرسية الملطخة بالدماء. وكان المشهد مؤلماً في المدرسة بعد الحادث، اذ بكت احدى المدرسات وهي تبحث عن ابنتها بين الانقاض، «اين ابنتي..اني لا أجدها». وقد حدث الانفجار في الوقت الذي انتهى فيه دوام الفتيات ليبدأ الاولاد في الدخول الى صفوفهم (معدل اعمارهم يتراوح ما بين السابعة والثانية عشر).

وخلال اسوأ اعوام العنف في العراق، حيث كان المدرسون يتعرضون للقتل، تم اغلاق العديد من المدارس، لكن التحسن الامني كان عاملاً لفتح ما اغلق منها في العامين المنصرمين.

لقد كان الاطفال العراقيون عرضة للعنف وابسط مثال على ذلك ان ٣٠ منهم قتلوا في حادث الانفجار الذي تعرضت له وزارة العدل في شهر تشرين الاول، وكان اغلبهم في حضانات داخل المبنى.

اما المدرسة التي حدث فيها الانفجار، فتقع في منطقة فقيرة، والحفرة التي خلفها الانفجار (عرض ١٥ قدم وعمق ٦ أقدام، فكانت مجاورة لسور المدرسة).

ويقول رياض كاظم (١٢) سنة وهو على فراشه في المستشفى، كان هناك حرق للنفايات وسقطت حزمة من الاسلاك الكهربائية، ثم حدث الانفجار، سقطت على الارض، وكل شيء كان مظلماً من حولي وقد ساعدني احد الاصدقاء للنهوض كنا نحاول جميعاً الخروج من المكان عندما سقطت ثانية ولم احس بنفسي الا وانا في المستشفى، وانا الان اريد معرفة ماذا حدث لأصدقائي».

وبينما يبدو الامر غير واضحاً فيما اذا كان انفجاراً او حادثة عرضية، يقول مسؤولون ان الميليشيات تقف خلف الهجمات الاخيرة الموجهة لقوى الامن من اجل استعادة سيطرتها في مواقعها التي كانت قوية، وقد حدث هجوم بشكل خاص على افراد من حركة الصحوة، على سبيل المثال.

عن النيويورك تايمز

أوباما سيتسلم جائزة نوبل للسلام رغم خوض بلاده حربين في العراق وأفغانستان

واشنطن / وكالات

يتسلم الرئيس الاميركي باراك اوباما الخميس في اوسلو جائزة نوبل للسلام رغم خوضه حربين في العراق وافغانستان وقراره اخيرا بارسال تعزيزات من عشرات الاف الجنود الاميركيين لقتال حركة طالبان في افغانستان.

واثار اعلان لجنة نوبل في تشرين الاول منح جائزة السلام المرموقة الى الرئيس الرابع والاربعين للولايات المتحدة، مفاجأة بلغت حد الصدمة. فاوباما الذي لم يكمل عامه الاول في السلطة ورث حربين من سلفه جورج بوش وحقق انجازات متواضعة للغاية على صعيد السياسة الخارجية، رغم انتهاجه سياسة اليد الممدودة مع دول مثل كوبا وايران وكوريا الجنوبية في قطيعة واضحة مع سياسة سلفه.

واوضح امين سر لجنة نوبل غير لونديستداد لاذاعة «ان ار كي» النروجية الاثنين ان «غالبية الرؤساء الاميركيين عليهم ان يتعاملوا مع نزاعات لا بل حروب. الا ان ما حاول اوباما فعله هو التزامه سلوك طريق جديد في السياسة الخارجية عبر التركيز على التعاون الدولي والامم المتحدة والحوار والتفاوض ومكافحة التغير المناخي ونزع الاسلحة، وهذا هو جوهر» قرار لجنة نوبل.

اوباما

واوباما يعارض الحرب على العراق منذ بدأتها الادارة السابقة، الا انه مقتنع بان العمليات العسكرية في افغانستان «ضرورية»، وسبق ان اعلن في تشرين الاول انه يظن انه لا يستحق هذه الجائزة مقارنة بمن سبقوه اليها. لكنه تدارك انه سيقبل هذا الشرف «كدعوة الى العمل» ضد الاحتباس الحراري ومكافحة الانتشار النووي وحل النزاعات. غير ان اوباما لم يحسن منذ تلك الفترة صورته في انظار دعاة السلام، لا بل زادها سوءا، ولا سيما عبر قراره الاسبوع الماضي ارسال نحو ٣٠ الف جندي اميركي اضافي الى افغانستان ليصبح عدد القوات الاميركية المنتشرة في هذا البلد نحو ١٠٠ الف جندي، اي ما يناهز ثلاثة اضعاف العدد عند دخوله البيت الابيض في كانون الثاني. من هنا، يرتدي الخطاب الذي سيلقيه اوباما في اوسلو لدى تسلمه الجائزة اهمية كبرى. واكد المتحدث باسمه روبرت غيبس الاثنين ان الرئيس سيتحدث «حتما عن التزامن بين تسلم جائزة نوبل وقرار ارسال تعزيزات الى افغانستان». وردا على سؤال بشأن ما اذا كان اوباما سيتسلم الجائزة بصفته «رئيس حرب» اجاب غيبس «طبعا». وقررت منظمات عدة التظاهر في اوسلو الخميس قرب الفندق الذي سينزل فيه اوباما ولا سيما للاحتجاج على التزامه العسكري المتزايد في افغانستان. وقال بنجامين اندريه لارسن زعيم منظمة (فريدزينيشياتيفيت) التي دعت الى التظاهرة: من المتوقع ان يشارك في التظاهرة خمسة الاف شخص وتابع «نعتبر ان اوباما حصل على الجائزة قبل الاوان، ولكن بما انه حصل عليها الآن فعليه ان يبرهن انه اهل لها».

واكدت شرطة اوسلو انها ستبذل ما في وسعها من اجل تمكين كل اصحاب الاراء من التعبير عن انفسهم على مرأى من اوباما، لكنها اعدت الفين من عناصرها، بينهم قناصة ووحدات من النخبة، لضمان امن الرئيس الاميركي. ورصدت الحكومة النروجية موازنة استثنائية قدرها ٩٢ مليون كورون (١٠،٩ ملايين يورو) للانتشار الامني خلال زيارة اوباما، اي ما يوازي احد عشر ضعف قيمة الجائزة التي سيتسلمها الرئيس الاميركي بالاضافة الى شهادة وميدالية. وسيقدم اوباما الجائزة المالية الى منظمة خيرية لم يكشف اسمها بعد.